

من أجل مدينة عربية بيئية ومستدامة: إشكالية تنمية المدن العربية المعاصرة

محمد الإدريسي (*)

أستاذ باحث في السوسولوجيا، سيدي بنور - المغرب.

أولاً: إطار مفاهيمي

١ - حول مفهوم التنمية المستدامة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ونتيجة التغيرات السوسيو - اقتصادية والديمقراطية التي أحدثتها، برز اهتمام عالمي بالظاهرة التنموية على نطاق واسع، لم يشمل بصورة أساسية القادة السياسيين والاقتصاديين للمجموعات الكبرى، بقدر ما شغل بال المواطن والإنسان العادي بما أصبح معه من اللازم على المجتمع الدولي التفكير في استراتيجيات فاعلة لتنظيم وإشراك الفاعل الاجتماعي في قضايا التنمية الكونية.

وبرزت إلى الواجهة إشكالية التنمية المستدامة كرهان أساسي لتحقيق التفاعل البناء بين الإنسان والطبيعة الإيكولوجية من جهة، وكقاطرة لتجديد الحوار بين الفاعل الاجتماعي والفاعل الاقتصادي والفاعل السياسي، من جهة أخرى.

يقوم مفهوم التنمية المستدامة على خمسة مقومات رئيسية:

أ - مقوّم المدينة المستدامة: بما أن المرحلة المعاصرة من وجود الإنسان على الأرض تعرف أرقى درجات النزوع نحو الاستقرار الحضري، والارتباط بالمدينة، فإن إنتاج المدينة وفق رهانات مختلف فاعليها، يشكل الهدف الأول والأخير لكل تنمية حضرية مستدامة.

ب - المقوّم الاقتصادي: من العناصر الإيجابية التي يمكن تسجيلها، بالنسبة إلى مفهوم التنمية الحضرية، انفتاحه على البعد الاقتصادي، ليس فقط كعامل سلبي للحياة الإنسانية، بل بقدر ما هو رهان تفاعلي ومدمج، لخدمة الفاعل الاجتماعي.

ج - المقوّم السوسيو - ثقافي: نظراً إلى كون الإنسان ظل ولا يزال الهدف الأول والأخير لكل تنمية، كيفما اختلفت توجهاتها، فإن المجتمع كبنية موضوعية، والثقافة كنسق ذهني، يظان عامل إسهام بناء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للألفية الثالثة.

د - المقوّم السياسي: تستلزم التنمية المستدامة ضرورة وعي الفاعل السياسي بأهمية تبني المقاربة التشاركية في تسيير شؤون الوجود الإنساني والطبيعي المختلفة، وكمدخل أساسي إلى تحقيق رهانات الألفية.

هـ - المقوّم الكوني: إيماناً منها بمبدأ كونية الإنسان، وتكافؤ فرص النوع الإنساني في الوجود المختلف الأبعاد، سعت التنمية المستدامة إلى تفعيل رسالة التسامح والتعايش بين مختلف الفاعلين المحليين على المستوى الكوني.

٢ - حول مفهوم المدينة المستدامة

تناولت مختلف العلوم الاجتماعية في تفاعلها مع الظواهر الحضرية للمدينة المعاصرة، إشكال المدينة المستدامة كمدخل إلى فهم وتفسير وإصلاح المنظومة الحضرية العالمية، المتغيرة ديناميكية واستمرارية، بفعل الحركية العالمية للعولمة الكونية. وتم التركيز على كون نشوء المدن المستدامة ناتج ثورة ديمغرافية كونية لم تعرفها البشرية من قبل، ومرحلة انتقال لا بد منها، من مرحلة سيطرة الطبيعة والنمط الترحالي والريفي في الاستقرار إلى مرحلة التحضر والحضرية كنمط للحياة الإنسانية. كما أن هذا الانتقال لم يكن بين ليلة وضحاها أو مخططاً له منذ القدم، بقدر ما نتج من ثورة صناعية وتكنولوجية وفكرية وفنية، جعلها الإنسان نقطة انتقاله من عصر الخضوع إلى عصر الاستقلال، ثم عصر السيطرة على الطبيعة والوجود العالمي بعامّة.

لا بد من أن نشير هنا، إلى أن البوادر الأولى لمفهوم المدينة المستدامة برزت بصورة أساسية ضمن الأعمال الأولى لرواد مدرسة شيكاغو، حيث لم يعد التفكير قائماً على إنتاج وتطوير دراسات وبحوث نظرية جافة، وتالياً علوم تنظرية، بل أصبح الهمّ الرئيس للمشتغلين في الحقول المختلفة للدراسات الاجتماعية هو البحث، من جهة، عن تحقيق التكامل بين الدراسات والعلوم الحضرية، ومن جهة أخرى، ربط نتائج هذه العلوم بخدمة رهان المدينة الإنسانية والمدينة الحضرية المستدامة.

يمكن أن نستخلص مما سبق العناصر التالية:

أ - بروز المدينة المستدامة جاء نتيجة حتمية لمرحلة انتقال إنساني من الحالة الريفية إلى حالة التحضر.

ب - لم تكن هذه العملية الانتقالية مخططة أو طفرة نوعية، بقدر ما كانت نتيجة حتمية لتحولات إنسانية كونية.

ج - حاولت العلوم الاجتماعية التفكير في سبل الربط بين البعد النظري والبعد الميداني عبر بلورة مفهوم المدينة المستدامة كرهان إجرائي للعلوم الحضرية المعاصرة.

٣ - حول مفهوم المدينة البيئية

شهد العالم منذ سبعينيات القرن الماضي تصاعداً متزايداً، ومستمراً، للحركات الاحتجاجية العالمية التي أعلنت ولادة ما يسمى «أزمة المناخ» (أو الأزمة المناخية العالمية)، حيث دقت ناقوس الخطر العالمي حول مشكلة التلوث، والاحتباس الحراري الذي أصبحت تعرفه مختلف دول العالم. وعلى الرغم من سلسلة القمم والمؤتمرات العالمية التي عقدتها الدول الكبرى وشاركت فيها مختلف دول العالم، سعياً إلى التقليل من حدة المخاوف العالمية حول انعكاسات الأزمة المناخية على الوجود الإنساني والحياة العامة، إلا أن المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مجال حماية المناخ والبيئة العالمية، سعت هي الأخرى، خلال تسعينيات القرن الماضي، إلى المطالبة بما عرف بـ «المدينة الإيكولوجية» (أو

إن الطبيعة الصحراوية وشبه الصحراوية لأغلبية التشكيلات المورفولوجية والبيئية للبلدان العربية، تفرض وعياً اجتماعياً وثقافياً بأهمية البيئة في حياة الإنسان.

المدينة البيئية، بما هو أكثر دقة)، كخيار استراتيجي كوني ومقبول من طرف كل مكونات المجتمع الدولي للخروج من ويلات السيطرة الإنسانية على الطبيعة والتفكير في تجديد الحوار، هذه المرة، بين الإنسان والطبيعة، قبل أن ترفع هذه الحركات الاحتجاجية البيئية في السنوات الأخيرة مطالب أكثر جرأة وإثارة للانتباه، من خلال المطالبة بتغيير «النظام العالمي» وليس «المناخ العالمي»، كانتقاد ضمنى للسياسات البيئية الدولية، وتحميل النظام الليبرالي الجديد مسؤولية الأزمة المناخية العالمية.

٤ - أسباب تزايد الاهتمام العالمي والعربي بالمدينة المستدامة

بعد انهيار المعسكر الشرقي خلال سنة ١٩٨٩، تزايد الوعي العالمي بقضية البيئة كـ «قضية إنسانية»، مرتبطة بمصير الإنسان والحياة فوق الأرض. فمن ناحية، ومع بروز الرأسمالية كنظام اقتصادي عالمي، ارتفعت صيحات الحركات البيئية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني العالمية، وكذا الفاعل الاجتماعي، للمطالبة بتبني المقاربة التشاركية في التفاعل بين الإنسان والطبيعة من جهة أولى، واحترام مبدأ كونية البيئة من جهة ثانية، إضافة إلى المطالبة بوقف الاستغلال المتزايد للبيئة من طرف القوى الإمبريالية الكبرى، والبحث عن سبل تجديد وحماية البيئة العالمية من جهة ثالثة. من ناحية ثانية، عجلت التغيرات المناخية الأخيرة والكوارث الطبيعية والبيئية التي عرفتها مجموعة من دول العالم في تنامي الوعي المجتمعي والعالمي بضرورة حماية البيئة والتفكير في حلول عاجلة للخروج من هذه الأزمة.

وبالفعل برز إلى الواجهة، عفوياً، اهتمام قوي بالمدينة المستدامة كرهان حيوي لتجاوز الأزمة المناخية أو على الأقل التخفيف من آثارها، ويمكن أن نعيد أهم أسباب تزايد الاهتمام العالمي بالمدينة البيئية إلى ما يلي:

أ - الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩)، وما أفرزته من وعي قوي لدى مختلف الفاعلين في المنظومة الاقتصادية والبيئية بضرورة البحث عن سبل التخفيف من آثار التغيرات المناخية في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية العالمية.

ب - الثورة الديمغرافية وما أفرزته من ارتباط إنساني منقطع النظير بالمجال الحضري للمدن، وما أعقبه من مشاكل بيئية واجتماعية وسياسية، عجلت في التفكير في مفهوم المدينة البيئية، كخيار استراتيجي لتفعيل مدينة المستقبل.

أما بالنسبة إلى المجتمعات العربية، فيمكننا أن نعيد أهم أسباب الاهتمام بالمدينة البيئية إلى ما يلي:

أ - الوعي المتزايد بكون الثروة النفطية العربية قيمة غير متجددة، وما أعقب ذلك من تفكير مجتمعي في ضرورة البحث عن سبل المواجهة الاستباقية لأزمة «نهاية البترول» في أفق السنوات الخمسين المقبلة، عبر تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتالياً المساهمة في حماية البيئة والمدن الحضرية المعاصرة، بوصفها قلب التحولات العربية المعاصرة.

ب - أحداث الربيع العربي، وما أفرزته من ارتفاع أصوات المنظمات غير الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية، التي ظلت خفية ومحتشمة في ظل سيطرة نظم الاستبداد السياسي، الداعية إلى الاهتمام بالبيئة كقيمة إنسانية غير متجددة. وتالياً، التركيز على المدن كفضاءات لتعزيز قوتها وإسماع صوتها ونشر خطاباتها، التي من ضمنها ضرورة تفعيل «المدينة العربية البيئية والمستدامة».

ثانياً: واقع المدينة البيئية والمستدامة في ظل التحولات السوسيو - سياسية في الوطن العربي

١ - طبيعة البنية الذهنية والبنية الموضوعية العربية وتأثيرها في رهان المدينة البيئية والمستدامة

صحيح أن تاريخ المجتمعات العربية هو سيرة تفاعل مستمر بين الإنسان والبيئة، وأن الطبيعة الصحراوية وشبه الصحراوية لأغلبية التشكيلات المورفولوجية والبيئية للبلدان العربية، تفرض وعياً اجتماعياً وثقافياً بأهمية البيئة في حياة الإنسان، إلا أن هذا الوعي لم يكن كافياً - ولا يزال غير كافٍ - لمواجهة التحديات البيئية للألفية الجديدة، حيث إن اختلاف العلاقة الحاضرة عن العلاقة الماضية بين الإنسان والبيئة، يفرض على الإنسان العربي إعادة التفكير في البيئة كرهان إنساني وليس فقط اجتماعياً أو ثقافياً.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تعرف المجتمعات الإنسانية غلياناً فكرياً وسياسياً حول الأزمة المناخية والبيئية المعاصرة - كما أشرنا سابقاً - وفي المرحلة نفسها، كانت المجتمعات العربية في حال مصارعة وصراع مستمرين مع الاستعمار السياسي والاقتصادي، وبعد ذلك وجدت

نفسها أمام مرحلة إعادة بناء دولة مستقلة تعمل على ترميم شظاياها وجروحها الغائرة التي تركتها مرحلة الاستعمار. لذلك، لم يكن هناك وعي سياسي واجتماعي كافٍ بالقضية البيئية سواءً الإقليمية أو العالمية، بوصفها قضية كونية وإنسانية.

بعد انهيار المعسكر الشرقي، ونهاية عصر «عدم الانحياز» الذي تبنته مجموعة كبيرة من البلدان العربية، وجدت هذه المجتمعات نفسها من جديد أمام إغراءات النظم الرأسمالية، وما تفرضه من إعادة تعريف السوق المحلية والعالمية وفق القوانين الاقتصادية العالمية الجديدة، وأمام التنافسية العالمية التي لم تكن هذه الدول مهياًة بعد لمواجهة وفق رهانات العولمة الكونية. من جديد، تم إجهاض مشاريع التنمية البيئية المستدامة بعامة، ومشروع المدينة العربية المستدامة بخاصة، ليس لسبب سوى عدم استعداد المجتمعات العربية لاستساغة هذه القضايا، في ظل الوضع السياسي والاقتصادي المتدهور الذي عاشته.

وكان لزاماً على هذه المجتمعات أن تنتظر إجهاض أحداث الربيع العربي لأحلام القوى الاستبدادية، ليتم الإعلان، ولو بصوت خافت، عن ضرورة انخراط الوحدة العربية والوعي العربي الموحد في الرهانات الاستراتيجية للتنمية البيئية المستدامة وتنمية المدينة العربية المستدامة.

وأهم ما يمكن استخلاصه حول وضع المدينة العربية البيئية والمستدامة هو أنها تعاني ما يلي:

أ - أزمة بنية ذهنية

كما أشرنا إلى ذلك، فإن المجتمعات العربية عرفت مساراً تاريخياً خاصاً للعلاقة بين الإنسان والبيئة، إلا أنها لم تكن قادرة على الاستفادة من هذا التاريخ وتطويره بما يخدم مصالح الألفية الثالثة على المستوى الاقتصادي وكذا البيئي، وهو الأمر الذي يعود للمشاكل الاستعمارية ولصراعات النخب السياسية المستبدة حول السلطة، واستمرار سنوات الغبن المجتمعي حول الوضع الاجتماعي والسياسي، أكثر من الوضع البيئي والمناخي.

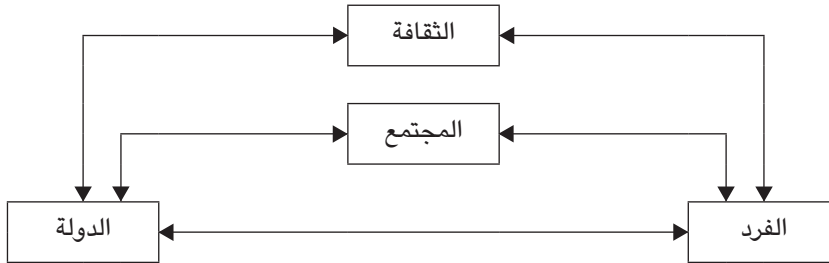
ب - أزمة بنية موضوعية

هناك ارتباط وثيق بين المجتمع والفرد، بطريقة يمكن اعتبارها مرضية أحياناً، نظراً إلى كون الإنسان كائناً اجتماعياً بطبعه، فإن دور المجتمع يكمن في تأطير وتنظيم الأفراد على المستوى العلائقي والتفاعلي، إلا أن طبيعة المجتمعات العربية، غالت في التركيز على توطيد سبل الصراع بين النظم الاجتماعية والنظم السياسية، بما قد يبدو منطقياً أحياناً، وأغفلت دورها الحيوي في البناء الموضوعي للهوية الاجتماعية البيئية لدى الإنسان العربي، وهو الأمر الذي لم يتم الاهتمام به في السنوات الأخيرة، مع تطور المدن، وتطور المشاكل المختلفة التي أفرزتها.

ج - أزمة التكامل

يشير أغلب السوسيولوجيين المعاصرين إلى أهمية العلاقة التفاعلية والتشاركية التي تجمع بين الفرد والمجتمع والدولة في إطار الثقافة، بطريقة لا يمكن الحديث معها عن صراع، أو عن

صدام بين هذه المكونات الأربعة، بقدر ما يمكن البحث عن سبل توحيد المصالح والرهانات المختلفة في إطار حماية المصلحة العامة للإنسانية ككل. ولا تخرج المجتمعات العربية طبعاً عن هذه القاعدة المعيارية نظراً إلى الدور الريادي الذي تؤدّيه الثقافة الجهورية في تأطير ورسم معالم الحياة الاجتماعية للفرد من جهة أولى، والنسق السياسي للمجتمع من جهة ثانية، والبنية الموضوعية للحياة السياسية من جهة ثالثة:



٢ - دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المدينة البيئية والمستدامة

منذ بروز مفهوم المجتمع المدني لدى أرسطو طاليس كمرادف للدولة ولدى أنطوني غرامشي كبناء فوقي يؤدي دوراً توجيهاً للسلطة^(١)، تم الإجماع الدولي على كون مؤسسات المجتمع المدني تشكل صلة وصل حيوية، لا غنى عنها، بين الدولة (الفاعل السياسي) والمواطن (الفاعل الاجتماعي)، نظراً إلى ما تعمل على تحقيقه من رهانات كونية - إنسانية ومجتمعية، قبل أن تكون فردية أو محلية. لذلك، تعتبر المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعل الأساس في استراتيجيات تفعيل المدن البيئية والمستدامة، وهذا من خلال الآليات التالية:

أ - الآلية التشاركية

بما أن الحياة السياسية المعاصرة لم تعد نمطاً فوقياً أو استبدادياً، بقدر ما هي نظام أفقي تشاركي بين المواطن والفاعل السياسي من جهة، وسائر الفاعلين من جهة أخرى، فإن الوعي بأهمية المدينة البيئية المستدامة في النسيج السياسي والمجتمعي للدول العربية، رهن باستراتيجيات العمل التشاركي البناء، التي تشكل نسق اشتغال المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تفاعلها مع القضية البيئية العالمية المعاصرة.

(١) سعد الله إبراهيم، «المثقفون العرب والتخريب الحالي لمصطلح المجتمع المدني»، الحياة، ٢٠٠١/٣/٣١.

ب - الآلية التوعوية

نظراً إلى الصورة الرمزية المبسطة للسلطة العمومية في البنية الذهنية العربية، وربطها بسنوات الإرهاب والقمع السياسي الذي عاشته ولا تزال تعيشه مختلف البلدان العربية، والتي تعوق أي محاولة تدخل للدولة في الشؤون الاجتماعية والثقافية للمواطن، وخصوصاً في ما يتعلق بالمشكل البيئي، تظل مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية فاعلاً رئيساً في عملية تحقيق المصالحة بين المواطن العربي وبيئته المعيشة.

ج - الآلية الاستباقية

قد تنجح المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني في دق ناقوس الخطر القبلي حول أهم المشاكل والتحديات التي تواجه المجتمعات المحلية والمجتمعات الدولية، الفرد المحلي كما الإنسان الكوني، وتالياً المدينة كما البيئة العالمية، وتعمل على مطالبة الدولة بتبني الإجراءات الفاعلة

إن الوعي بأهمية المدينة البيئية المستدامة في النسيج السياسي والمجتمعي للدول العربية، رهن باستراتيجيات العمل التشاركي البناء.

وتعمل على مطالبة الدولة بتبني الإجراءات الفاعلة والناجعة لتجاوز المشاكل التي يعانيها الإنسان كما البيئة. إن المجتمع المحلي يظل رهاناً مجتمعياً، يرتبط تفعيله بتفعيل دولة الحق والقانون وضمان الحريات ودمقرطة الشأن العام، كأسس قيام هذه المؤسسات بدورها الريادي على أكمل وجه.

ثالثاً: محددات تفعيل المدن العربية البيئية والمستدامة

١ - معوقات تبني المدن البيئية المستدامة كخيار استراتيجي لرهان الوحدة العربية

يمكن أن نقسم هذه المعوقات إلى معوقات البنية الداخلية ومعوقات البنية الخارجية:

أ - معوقات داخلية

(١) غياب سياسة المدينة: رغم كون الأصل الجينالوجي لكلمة سياسة يعني فن تسيير شؤون الأسرة والمدينة والدولة، إلا أن المدينة العربية لا تزال تتخبط في مشكلة غياب سياسة واضحة المعالم لهذه العالم الحضري، وذلك لما يلي:

- غياب وعي اجتماعي لأهمية التنظيم السوسيو - سياسي للمدينة العربية.
- اهتمام الفاعل السياسي بالمقاربة الأمنية أكثر من المقاربة الاجتماعية أو المقاربة البيئية في التفاعل مع عوالم المدينة.
- ضعف تنفيذ برامج تجديد مدن الألفية المحلية والوطنية في العالم العربي.
- ضعف الاهتمام بتنمية المدينة البيئية، كرهان مجتمعي على مواجهة الأزمة المناخية العالمية.

(٢) إقصاء المجتمع المدني: رغم الأهمية الكبرى التي يحظى بها مفهوم المجتمع المدني في الخطابات الرسمية للفاعلين السياسيين، إلا أن التفعيل العملي لاستراتيجيات عامة للنهوض بهذه المؤسسة يظل ضعيفاً إن لم نقل ملغى من الأجندات السياسية العملية للبلدان العربية، وذلك نظراً إلى كونه في نظر الفاعلين السياسيين، يضطلع بـ:

- تعزيز قيمة المواطن على حساب سلطة الدولة.

- يعوق الضبط السلطوي والمخزني للأفراد والجماعات من طرف الدولة.

- تفعيل التنمية البشرية داخل مجتمعات تعاني الاستبداد السياسي، وما يتبع ذلك من وعي مجتمعي بضرورة تغيير النظام وليس العقليات...

(٣) الانسحابية الفردية: في ظل تكهرب الأجواء السياسية والاجتماعية في عدد من البلدان العربية، أصبح المواطن بعيداً من التفكير في القضايا والإشكالات البيئية، وتالياً تغافل عن رهان المدنية العربية البيئية المستدامة، وضمنه رهان الوحدة العربية.

(٤) غياب وعي مجتمعي بالوحدة العربية: رغم الجهود المبذولة من المفكرين والمراكز البحثية، في التوعية ونشر قيم الوحدة العربية، كرهان استراتيجي على مواجهة تحديات الألفية^(٢)، إلا أن النتائج تظل ضعيفة في ظل «الشتات» السياسي والاجتماعي الذي أصبحت تعيشه مجموعة من الأقطار العربية.

ب - معوقات خارجية

ما دامت البيئة رهاناً كونياً وعالمياً، لا يهم منطقة أو قطراً جغرافياً أو اجتماعياً معيناً، بقدر ما يهم الإنسانية ككل، سنحاول هنا الانفتاح على أهم العوائق الخارجية التي تكبح مسلسل تفعيل المدينة البيئية والمستدامة في الوطن العربي:

(١) ضعف التمويل الدولي: رغم الجهود المبذولة من مجموعة من المنظمات الدولية (منظمة السلام الأخضر، منظمة التعاون والتنمية...) لتوعية الإنسانية على مخاطر التغيرات البيئية والأزمة المناخية العالمية الراهنة، إلا أنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب من جهة، ولا تمس بوجه كبير مختلف الفئات الاجتماعية والشرائح الثقافية بالمجتمعات العربية.

(٢) غياب الاهتمام الدولي «الكافي» بالعلوم الاجتماعية البيئية: هناك نقص واضح في الأدبيات العالمية في حقل العلوم الاجتماعية المهمة بقضايا الإنسان والبيئة والتغيرات المناخية^(٣)، وهو الأمر الذي ينعكس سلباً على تطور هذه التخصصات في بلدان الوطن العربي. وبذلك، تغيب المقاربة العلمية في استنطاق سبل الخلل والبحث عن «علاج» محتمل لأزمة البنية الذهنية العربية، في ما يخص العلاقة بين الإنسان والبيئة.

(٢) وخصوصاً المجهودات الجبارة «لمركز دراسات الوحدة العربية» في التوعية ونشر قيم الوحدة العربية ووحدة الوعي العربي، منذ عقود طويلة.

(٣) خصوصاً في إطار سوسيولوجيا البيئة الحضرية وسوسيولوجيا المدينة البيئية.

(٣) تجاذب الصراع العالمي بين تغيير المناخ وتغيير النظام: يرمي هذا الصراع بظله على البنى الاجتماعية للمجتمعات العربية، نظراً إلى كونها مجتمعات استهلاكية أكثر من كونها منتجة على مستوى عالمي، وكذلك نظراً إلى كونها مجتمعات تطمح نحو التغيير، لكن بجذور متخوفة من عواقب هذا التغيير، ومفتقرة إلى بدائل تغيير النظم البيئية الحالية، بنظم إيكولوجية جديدة.

يظل الرهان معقوداً حول مآل الربيع العربي، وما قد يحمله في مقبل الأيام من وعي واهتمام متزايدين من طرف الأفراد بـ «ثورة اجتماعية جديدة»، لكن هذه المرة في «المجال البيئي والمجال الإيكولوجي».

٢ - من أجل تعزيز وعي الوحدة العربية ووحدة الوعي العربي حول المدينة البيئية الإيكولوجية

منذ فجر استقلال البلدان العربية، تنامت بصورة متزايدة، ولعقود طويلة مطالب «الوحدة العربية» كخيار استراتيجي لمواجهة الأزمات المحلية والجهوية من جهة، ولتحقيق التنافسية العالمية من جهة أخرى. لكن لم تُفعل حتى الآن وفق ما هو المطلوب (انهيار اتحاد المغرب العربي، تصاعد مشاكل دول مجلس التعاون الخليجي...)، ليس لخلل في الرؤى أو ضعف في الأهداف بقدر ما هو لغياب الإرادة القوية والبناءة في البحث عن سبل تفعيل الوحدة العربية، من طريق البحث عن سبل وعي الوحدة العربية المشتركة.

إن رهان وحدة الوعي العربي
بضرورة الوحدة والتكتل
كخيار استراتيجي، لا يتأتى إلا
عبر تفعيل مقومات التحول
الديمقراطي والسوسيو - ثقافي
للمدن العربية المعاصرة في
إطار وحدة المدينة ونمط مدينة
«الألفية العربية».

لا بد من الإشارة إلى كون تفعيل رهان المدينة العربية البيئية والمستدامة، نظراً إلى ارتباطه بالمشاكل البيئية العالمية، يعرف بدوره مجموعة من التعثرات والانتكاسات الخاصة والعامة، المرحلية والممتدة، المحلية والعالمية. في هذا السياق، يمكن طرح العناصر التالية من أجل بناء استراتيجية عربية لتفعل المدينة البيئية المستدامة:

- العمل على رد الاعتبار للمدينة العربية، بمقوماتها التاريخية والمعمارية والثراتية، بوصفها رهاناً مجتمعياً وغنىً ووحدة ثقافية لا غنى عنها في مسلسل التحديث الإيكولوجي للمجتمعات المعاصرة، وقاطرة أساسية لتحقيق رهان التنمية المستدامة بتجلياتها الكونية.

- تعتمد نظرية التحديث الإيكولوجي على مقومات تثمين البيئة والمجال المحلي، كقيم إنسانية قبل أن تكون بنى مادية وفيزيائية، كما أن المدينة المستدامة تقطع جذرياً مع مختلف سبل الإقصاء الاجتماعي للإنتاجية الثقافية للمدينة، حيث تنتج المدينة أفرادها كما ينتج هؤلاء الأفراد مدينتهم. أما بالنسبة إلى المدينة البيئية، فترتكز في شق منها على تثمين «المدينة الثراتية»

و«المدينة الإيكولوجية»، بوصفها موروثاً اجتماعياً كونياً، يمثل ماضي الإنسانية جمعاء، وحاضرها، ومستقبلها.

كل ذلك بالاعتماد على ما يلي:

- وضع استراتيجيات مجتمعية للنهوض بالمدن العربية في إطار مدن الألفية الثالثة، وتعزيز الحوار «فرد - مدينة» وقيم التشاركية المحلية في بناء القرار الحضري.
- تفعيل الدور الرقابي والتوعوي للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.
- الوعي بأن التنمية البيئية مدخل الألفية إلى تحقيق التكامل الجهوي العربي.
- البحث عن سبل الاستفادة من التجارب الرائدة في مسألة «التنمية البيئية الحضرية» للمدن المعاصرة (وخصوصاً الدول الاسكندنافية).
- وعي وحدة المدينة العربية البيئية المستدامة.
- وحدة الوعي العربي بالمدينة العربية البيئية والمستدامة.

خاتمة

إن هذه الورقة لهي مساهمة أولية في إثارة الانتباه إلى أهم القضايا التي تواجه الوحدة العربية عموماً، ووحدة المدن العربية على وجه الخصوص، ودعوة صريحة إلى تجديد الحوار بين مختلف العلوم الفاعلة في الدراسات الحضرية للمدن المعاصرة من أجل كشف خبايا الظاهرة الحضرية المتشعبة من جهة، والمساهمة في خدمة رهان الألفية من جهة أخرى. لم تعد العلوم الحضرية المعاصرة مطالبة بالتركيز على البعد النظري أو الإغراق في النسق الاختباري، بقدر ما أصبح الرهان كامناً في الفاعلية الإبيستيمولوجية لهذه التخصصات وفق مقومات براكسيولوجية تجعل من المعرفة السبيل الأنجع إلى تحقيق رهان المدينة العربية البيئية والمستدامة والوحدة والوحدوية.

وفي ضوء هذا البعد الإبيستيمولوجي (لعلمية المدينة) لا بد من أن نشير إلى كون الاهتمام الذي نوليه لقضية المدينة العربية المعاصرة، نابع من وعي سوسيولوجي بكون المدخلات الإبيستيمية للوحدة العربية، لا تكمن فقط في البعد السياسي والاقتصادي والثقافي، بقدر ما تكمن في البعد البيئي والإيكولوجي كنسق فرض نفسه أمام الرأي العام العلمي، كما السياسي، في ظل التحولات البيئية والمناخية التي يعرفها العالم ككل. بما أن الإنسان يظل - كما أشرنا سابقاً - رهان أي تنمية كيفما كانت؛ فإن رهان وحدة تنمية المدينة العربية البيئية والمستدامة يعد السبيل الأنجع لتحقيق هذا التكامل بين رهانات الفاعل الاجتماعي، ورهان التنمية البيئية من جهة، ورهان المواطن وباقي الفاعلين السياسيين والاقتصاديين من جهة أخرى. كما أن رهان وحدة الوعي العربي بضرورة الوحدة والتكامل خيار استراتيجي، لا يتأتى إلا عبر تفعيل مقومات التحول الديمغرافي والسوسيو - ثقافي للمدن العربية المعاصرة في إطار وحدة المدينة ونمط مدينة «الألفية العربية» □